التجربة التونسية في تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي IAS/IFRS

د.بلهامل شهرزاد، جامعة سطيف 01 د.بيصار عبد المطلب جامعة محمد بوضياف المسيلة

ملخص البحث:

تطرق هذا البحث إلى تجربة إصلاح النظام المحاسبي التونسي؛ حيث تم الاعتماد التدريجي للمعايير IFRS، وهذا من خلال إعداد "النظام المحاسبي للمؤسسات SCE " الذي يتماشى في جوهره مع المرجع الدولي IFRS، و يمثل في الوقت نفسه مرحلة للتوفيق بين النظام المحاسبي التونسي والمعايير الدولية .

أما المرحلة النهائية، والتي تتمثل قي التبني الكلي للمعايير الدولية في أفق 2014، تعتبر قمة الإصلاح ويتحقق بتحققها الهدف الرئيسي له، لذلك فقد اعتمد المجلس الوطني للمحاسبة، إستراتيجية محكمة من شأنها ضبط عملية الانتقال وتذليل الصعوبات والعراقيل التي تواجهها.

Abstract :

This resaerch discuss the Tunisian experience to reforme its accounting systeme, by the gradual adoption of the International Financial Reporting Standers IAS/IFRS, so, the first step was : elaboration of new accounting système called « accounting système for entreprises »,which is put for the aim of harmonisation between tunisian accounting système and the international standers.

The next step is the total adoption of the international standers in 2014, that considered as purpose per.se, and represent highest level in reforme process ; for this, the national board of accounting has develop an obvious and strict strategy, to conduct the transition stage.

المـــقـــدمـــــــــة:

تنامي التجارة العالمية وانتشار الشركات متعددة الجنسيات، أدى إلى بروز ظاهرة الاختلاف المحاسبي الدولي كعائق أساسي في تحقيق قابلية المقارنة بين القوائم المالية؛ حيث أن النتائج المفصح عنها للشركة الواحدة تختلف باختلاف النظام المحاسبي المعتمد في كل دولة، مما أدى إلى صعوبة فهم القوائم المالية وفقدانها خاصية الموثوقية؛ لذا ظهرت المعايير المحاسبية الدولية أو ما يعرف اليوم بالمعايير الدولية للتقرير المالي IAS/IFRS، كمرجع عالمي موحد يحظى بسمعة دولية مرموقة ويتم الاقتداء به في تنظيم المحاسبة حول العالم، نظرا لتميزها بأنها معايير محاسبية ذات غرض عام، مما شجع العديد من الدول على الاعتراف بها وتبنيها .

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

وتونس كغيرها من دول العالم، ليست في معزل عن التطورات الحاصلة في البيئة الاقتصادية والمحاسبية العالمية، والتي تفرض عليها خيار التجديد والتطور، لمواكبة وتلبية متطلباتها الحديثة؛ وهذا التطور المنشود، يتطلب توافر جهود مادية وبشرية كبيرة، وإجراء دراسات معمقة، بهدف تطوير نظام محاسبي تونسي يلبي المتطلبات الدولية ويراعي خصوصية البيئة التونسية؛ وهنا يبرز التساؤل الأساسي لهذا البحث:

ما أسباب تبني المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS في تونس، وكيف تم ذلك؟

التساؤلات الفرعية:

- ما الجهات المسؤولة عن تنظيم المحاسبة في تونس؟
- ما الأهداف المراد تحقيقها من تبني المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS ؟
- ما العراقيل التي واجهت عملية تطوير النظام المحاسبي التونسي؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في عنصر الزمن، كونه يواكب مرحلة مهمة من تاريخ المحاسبة في الجزائر، وهي مرحلة تحديث النظام المحاسبي الجزائري، التي أفضت إلى إصدار"النظام المحاسبي المالي SCF"، والمستوحى بدوره من المعايير الدولية للمحاسبة.

هدف البحث:

الاطلاع على التجربة التونسية في تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي، وتتبع مختلف مراحلها.

تقسيمات البحث:

تم تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تنظيم عملية التنميط المحاسبي في تونس.

المبحث الثاني: مرحلة التوفيق المحاسبي.

المبحث الثالث: الانتقال لتطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي.

المبحث الأول:تنظيم عملية التنميط المحاسبي في تونس

قررت تونس استحداث نظامها المحاسبي بشكل يتماشى مع التوجه العالمي السائد في البيئة المحاسبية، والرامي إلى توحيد المحاسبة حول العالم، وتنفيذ هذا القرار بشكل صحيح يتطلب تنظيما محكما ومضبوطا، من خلاله يتم تحديد الخطوط العريضة لهذا الإصلاح وهي: التوجه العام للإصلاح، الأهداف المتوخاة منه، وكذا الهيئات المسؤولة عنه والمهام المنوطة بها.

المطلب الأول: الهيئات المكلفة بعملية التنميط المحاسبي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهيئات المكلفة بالتنميط في تونس تتمثل أساسا في: المجلس الوطني للمحاسبة ومجلس الخبراء المحاسبين.

I. المجلس الوطني التونسي للمحاسبة[1]

بناء على القانون المتعلق بالنظام المحاسبي للمؤسسات الصادر سنة 1996، تقرر إنشاء مجلس وطني للمحاسبة، والذي يمثل المجلس الأعلى للمحاسبة ومركز عملية التنميط أو الإصلاح المحاسبي في تونس؛ يتم اختيار أعضاء المجلس الوطني للمحاسبة، بشكل يسمح بتمثيل الأطراف المتعددة التي لها علاقة بالمحاسبة: وزير المالية أو ممثله، محافظ البنك المركزي التونسي أو ممثله، ممثلين عن مختلف الوزارات التي لها علاقة بالقضايا المحاسبية، ممثل عن محكمة الجنايات، ممثلين عن مهنة المحاسبة، المنظمات الأساسية للرقابة، ويتكون المجلس الوطني للمحاسبة من الهياكل التالية: جمعية عامة، أمانة دائمة، لجنة، فريق عمل.

المجلس مكلف قانونا بفحص وإبداء رأيه حول :

1. مشاريع المعايير المحاسبية المقترحة من قبل مجلس الخبراء المحاسبين، وطرق تطبيقها؛
2. مشاريع النصوص القانونية والتنظيمية التي تتضمن إجراءات تتعلق بالمحاسبة؛
3. مواضيع متعلقة بالمحاسبة؛
4. فحص ودراسة القضايا والمسائل المتعلقة بالمحاسبة واقتراح طرق تحسينها.

✓ بعد اعتماد المجلس الوطني للمحاسبة مشاريع المعايير، يتم إصدار المعايير ونشرها في الجريدة الرسمية للجمهورية التونسية، بقرار من وزير المالية، لكن عملية الاعتماد هذه غالبا ما تتعرقل بسبب مشكل نقص الموارد الذي يعاني منه المجلس، مما يعيق إنجازها في زمن فعال .

II. مجلس الخبراء المحاسبين[2]

مجلس الخبراء المحاسبين عبارة عن تنظيم مهني تأسس سنة 1983، ويقع تحت وصاية وزارة المالية؛ يضم هذا المجلس عددا من: الخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات، شركات الخبرة المحاسبية، الخبراء المحاسبين المتربصين؛ وتتمثل مهامه في:

1- ضمان السير العادي لمهنة الخبير المحاسب؛

2- العمل على احترام قواعد وقوانين المهنة؛

3- المدافعة عن شرف واستقلالية المهنة.

يتكون مجلس الخبراء المحاسبين من: جمعية عامة، أمانة عامة، خزينة، مفوضيات، لجان، غرف؛ من بين هذه المفوضيات، نجد "مفوضية المعايير" المسؤولة عن:

1- تعريف مجال التنميط؛

2- تحضير مشاريع المعايير؛

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

3- العمل على تطبيق المقترحات والممارسات التي من شأنها ترقية تطبيق المعايير.

المطلب الثاني: دوافع التنميط

يوجد عاملان دفعا بالمنمطين التونسيين إلى التفكير في إصلاح النظام المحاسبي، يمكن تلخيصهما فيما يلي[3]:

I. قصور المخطط المحاسبي العام 1968

أول دافع لهذا الإصلاح هو النقص الذي كان يعاني منه المخطط المحاسبي العام لسنة 1968، صحيح **أن** هذا المخطط قد أدى دوره كاملا في ظل الاقتصاد المخطط، لكن بالتحول إلى اقتصاد السوق، وُجد أنه ينطوي على عدة نقائص تتمثل في:

1. غياب مرجع نظري للممارسة المحاسبية، مما يعيق حل المشاكل المحاسبية المعروفة والمستجدة على الساحة، وهذا أدى بالمؤسسات والمدققين إلى اعتماد حلول مختلفة نتج عنها الإضرار بصورة المعلومة المالية وبخصائصها ؛

2. غياب تعاريف للمفاهيم، المبادئ، القواعد التي تحكم المحاسبة ؛

3. عدم قدرة المخطط المحاسبي العام على التكيف مع الاقتصاد الجديد، مما جعله عاجزا على تلبية متطلباته ؛

4. المستخدم المفضل هو الدولة، إذن المعلومة المحاسبية تُعد وفق نظرة جبائية وذات توجه اقتصاد كلي ؛

5. إعطاء الأولوية للمظهر القانوني على حساب الواقع الاقتصادي.

II. التحول إلى اقتصاد السوق

هذا القرار الاستراتيجي جاء بهدف :

1- ترقية الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي ؛

2- حماية الصفقات الاقتصادية وضمان شفافيتها ؛

3- تهيئة المناخ الملائم للمبادرة المؤسساتية، وتشجيع قرارات توظيف الأموال ومنح القروض.

المطلب الثالث: أهداف التنميط

عملية إصلاح النظام المحاسبي التونسي لم تكن عشوائية، فبعد دراسة الأسباب الرئيسة التي دفعت بالمنمطين التونسيين إلى التفكير فيها، تم وضع الأهداف الأساسية المتوخاة من هذا الإصلاح، والمتمثلة في النقاط التالية[4]:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تحديث المعلومة المالية، التي أصبح لها خصائص خاصة متعارف عليها دوليا، كي تستطيع الاستجابة لمختلف متطلبات المستخدمين ؛
- الإصلاحات مصممصة بشكل يضمن شفافية الحسابات؛
- استعمال نفس اللغة المحاسبية مع الشركاء الأجانب، والمتمثلين أساسا في: الاتحاد الأوربي، ومنظمة التجارة العالمية ؛
- هذا الإصلاح يأتي استكمالا لمجهودات الإصلاح التي مست البيئة المالية التونسية، انطلاقا من إصلاح السوق المالي، السوق النقدي، النظام الجبائي وانتهاءً بإنشاء المجلس الوطني للمحاسبة

هذا التحديد الواضح للأهداف، مكّن المنمطين التونسيين من رسم خطة العمل، التي تتضمن مرحلتين أساسيتين هما: التوفيق المحاسبي بين النظام المحاسبي التونسي والمعايير المحاسبية الدولية كمرحلة أولى لعملية التنميط الدولي، تليها المرحلة الثانية المتمثلة في توحيد هذا النظام المحاسبي مع المعايير الدولية للمحاسبة .

المبحث الثاني: مرحلة التوفيق المحاسبي التونسي

بعد تحديد التوجه الرئيسي لعملية الإصلاح،تم الشروع في تنفيذ المرحلة الأولى، التي تعتبر مرحلة وسيطة في عملية التنميط الدولي، وتهدف بانتهائها إلى إعداد نظام محاسبي تونسي جديد بدرجة عالية من الجودة، ويتماشى مع البيئة المحاسبية الدولية.

المطلب الأول: انطلاق عملية التوفيق المحاسبي

قام المجلس الوطني للمحاسبة بوضع وترتيب كافة خطوات هذه المرحلة، والمتمثلة في[5]:

الخطوة الأولى: تشخيص الموجود

وهذا من خلال القيام بتحقيق لتشخيص الممارسات المحاسبية التونسية، مما سمح بالإحاطة بمختلف جوانب البيئة المحاسبية في تونس، والتي كانت متأثرة بشكل كبير بالنموذج الفرنسي القاري، وأدى هذا التحقيق للوصول إلى نتيجة مفادها أن المخطط المحاسبي العام PCG لسنة 1968 لا يتماشى ورهانات الإقتصاد الجديد .

الخطوة الثانية: دراسة تموضعية

تم إجراؤها بالرجوع إلى ثلاث مصادر أساسية للتنميط:

- المعايير المحاسبية الدولية لـــ IASC ؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التنميط المحاسبي الانجلوساكسوني خصوصا النموذجين الأمريكي والكندي ؛
- التنميط المحاسبي للدول التي تعتمد شكل المخطط المحاسبي، وهذا بالاعتماد على النموذجين الفرنسي والمغربي .

الخطوة الثالثة: توجيه الإصلاح

الدراسة المعمقة للمصادر الثلاث السابقة والمفاضلة بينها، أفضت إلى اعتماد النظام المحاسبي لـــ IASC كقاعدة لإعداد المعايير التونسية .

هذه الخطوات الثلاث، أدت سنة 1996 إلى ظهور القانون المحاسبي، والنظام المحاسبي الجديد الذي أطلق عليه اسم " النظام المحاسبي للمؤسسات SCE ".

بهذه المرحلة خطت تونس خطوة كبيرة في اتجاه التكامل مع الاقتصاد العالمي، ونجد أن المنمطين التونسيين قد تبنوا بعض الحلول المعتمدة من قبل FASB، نتيجة التقارب الواضح بين المبادئ المحاسبية الأمريكية المقبولة عموما US GAAP والمعايير الدولية .

المطلب الثاني: النظام المحاسبي للمؤسسات

كنتيجة لعملية التوفيق المحاسبي التونسي، تم إعداد "النظام المحاسبي للمؤسسات"، الذي حل محل "المخطط المحاسبي العامPCG لسنة 1968"، ويتكون هذا النظام من: الإطار التصوري والمعايير المحاسبية التونسية

I. الإطار التصوري[6]

الإطار التصوري للنظام المحاسبي للمؤسسات، مستوحى كليا من الإطار المحاسبي للمعايير المحاسبية الدولية، مع اختلافات بسيطة في بعض النقاط:

أولا: المبادئ المحاسبية

عددها 12 مبدأ، وهي قواعد ومبادئ يجب الالتزام بها أثناء إعداد القوائم المالية:

الوحدة الاقتصادية	ارتباط المصاريف بالإيرادات	الحيطة
الوحدة النقدية	الموضوعية	الأهمية النسبية
الدورية	تغليب الواقع الاقتصادي على الجانب القانوني	ثبات النسق
تحقق الإيرادات	المعلومة الكاملة	التكلفة التاريخية

ثانيا: مستخدموا القوائم المالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يميز الإطار التصوري التونسي بين نوعين من المستخدمين: المستخدمين الداخليين والمستخدمين الخارجيين.

1- المستخدمون الداخليّون: المسيرون والأجهزة الإدارية ومختلف الهيئات الداخلية للمؤسسة.

2- المستخدمون الخارجيون: المستثمرون، المقرضون بما فيهم مانحوا الإعانات، الإدارة العمومية، الشركاء الآخرون للمؤسسة مثل الأجراء ونقاباتهم، المودون، الزبائن، المستفيدون الآخرون كالصحافة المختصة، الإعلام، الباحثون، الأجهزة المختلفة، الجمعيات، الجمهور عموما.

يعتبر الإطار التصوري التونسي المستثمرين والمقرضين، مستخدمين ممتازين.

ثالثا: أهداف القوائم المالية

وضع الإطار التصوري التونسي ثلاثة أهداف أساسية:

1- إنتاج معلومات مفيدة لعملية اتخاذ القرار والاقتراض؛

2- إعطاء معلومات تمكن من تقدير احتمالات تحقيق تدفقات مستقبلية؛

3- إعطاء معلومات حول: الوضعية المالية للمؤسسة خصوصا فيما يتعلق بمواردها والتزاماتها، الأداء المالي، طريقة الحصول على السيولة وكيفية استغلالها، درجة تحقيق المؤسسة لأهدافها ومدى التزامها بالقوانين.

II. المعايير المحاسبية التونسية

تتعلق هذه النقطة بكيفية إصدار المعيار، وكذا عرض قائمة المعايير المصدرة.

أولا: كيفية إصدار معيار[7]

- مشروع المعيار عموما، يُبحث ويُعالج من قبل مكتب تدقيق متبوع بلجنة قيادة مكونة من خبراء محاسبين وأعضاء من المجلس الوطني للمحاسبة؛
- يخضع هذا المشروع لتعليقات عدد كبير من الشخصيات المعروفة بخبرتها وقدراتها في هذا المجال ؛
- يتم أخذ هذه التعليقات بعين الاعتبار أثناء إعداد المشروع النهائي للمعيار ؛
- يتم اعتماد المعيار بقرار من وزير المالية وهذا بعد اعتماده من الجمعية العامة لمجلس المحاسبة ؛
- ينشر المعيار في الجريدة الرسمية للجمهورية التونسية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من طريقة العمل المذكورة أعلاه، تظهر لنا درجة الاهتمام والعناية التي يحظى بها مشروع المعيار إلى أن يتم اعتماده كمعيار رسمي، والتي ينتج عنها تقليص فرص التعارض والخطأ عند التطبيق.

ثانيا: المعايير التونسية[8]

تم إصدار 39 معيارا وهي:

1- المعيار المحاسبي العام	14- الاحتمالات والأحداث اللاحقة لتاريخ الإقفال	27- الرقابة الداخلية والتنظيم المحاسبي في شركات التأمين و/ أو إعادة التأمين
2- الأموال الخاصة	15-- العمليات بالعملة الأجنبية	28- الإيرادات في شركات التأمين و/ أو إعادة التأمين
3-لإيرادات	16- عرض القوائم المالية OPCVM	29- المؤونات التقنية لشركات التأمين و/ أو إعادة التأمين
4- المخزونات	17- محفظة الأوراق المالية والعمليات المنجزة من قبل OPCVM	03- التكاليف التقنية لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين
5- التثبيتات المادية	18- الرقابة الداخلية والتنظيم المحاسبي في OPCVM	31- توظيفات الأموال في شركات التأمين و/ أو إعادة التأمين
6- التثبيتات المعنوية	19- القوائم المالية الوسيطة	32- عرض القوائم المالية في الجمعيات المرخص لها المرتبطة بالقروض المصغرة
7- توظيفات الأموال	20- مصاريف البحث والتطوير	33- الرقابة الداخلية والتنظيم المحاسبي في الجمعيات المرخص لها المرتبطة بالقروض المصغرة
8- النتيجة الصافية للدورة والعناصر غير العادية	21- عرض القوائم المالية	34- القروض المصغرة والإيرادات الخاصة بالجمعيات المرخص لها المرتبطة بالقروض المصغرة
9- عقود الإنشاء	22- للمؤسسات البنكية	35- القوائم المالية الموحدة
10- المصاريف المؤجلة	23- الرقابة الداخلية والتنظيم المحاسبي في المؤسسات البنكية	36- المساهمات في شركات تابعة
11- التعديلات المحاسبية	24- العمليات بالعملة الصعبة في المؤسسات البنكية،	37- المساهمات في الشركات المشتركة
12- الإعانات الحكومية	25- الالتزامات والإيرادات المتعلقة بالمؤسسات البنكية، محفظة الأوراق المالية في البنوك	38- تجمع الشركات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

13-- تكاليف القروض	26- عرض القوائم المالية لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين	39- معلومات حول الأطراف المرتبطة

المطلب الثالث: مساهمات النظام المحاسبي للمؤسسات

تتمثل مساهمات النظام المحاسبي للمؤسسات في[9]:

- الانسجام العام للنظام المحاسبي التونسي والممارسات الخاصة به مع جوهر المعايير المحاسبية الدولية؛
- وجود قاعدة تصورية دولية ؛
- تحرير المحاسبة من الوصاية الجبائية؛
- تحرير المحاسبين من نظرتهم التقنية للمحاسبة وحثهم على البحث والتفكير العلمي؛
- التعريف الواضح لعناصر الإطار التصوري والقوائم المالية؛
- إعطاء الأولوية للواقع الاقتصادي، اعتماد مجموعة للمصاريف، وضع مؤشرات لتقدير أداء المؤسسة، اعتماد العديد من المعالجات المحاسبية الدولية.

هذه المرحلة جزء مهم جدا في عملية تطبيق المعايير الدولية، حيث أنها تهيئ البيئة المحاسبية التونسية وتجعلها على استعداد لاستقبال المعايير الدولية.

المبحث الثالث: الانتقال لتطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي

صمم المنمطون التونسيون النظام المحاسبي للمؤسسات، بشكل يسمح بتبني المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS في الأجل الذي تم تحديده بسنة 2014، وهي المرحلة النهائية لعملية الإصلاح.

لكن رغم القيام بهذه الخطوة الهامة إلا أنه لازالت هناك عراقيل تقف في وجه تحقيق هذا الهدف، لذا كان لابد من إتباع استراتيجية صارمة ومحكمة تضبط عملية الانتقال، وتضمن تنفيذها في الأجل المحدد.

المطلب الأول:عراقيل تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي

الانتقال من النظام المحاسبي للمؤسسات إلى تطبيق IFRS، اصطدم ببعض العراقيل المتمثلة أساسا في[10]:

I. **التنظيم الجبائي المعمول به:** يمكننا تمييز عدة عوامل أساسية تميز النظام المحاسبي التونسي وتعيق تطبيق IFRS: عدم الاعتراف بمؤونات الأخطار، استحالة تضمين تكاليف المخزون أو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التثبيتات جزء من المصاريف المالية، عدم الاعتراف ببعض المقبوضات كمولدات للإيرادات في حالات خاصة، عدم الاعتراف بالخسائر الكامنة.

II. **تعارض ممارسات SCE وبعض مفاهيم IFRS:** بعض المفاهيم والمعالجات المعتمدة من طرف IASB، تكون صعبة القبول لأنها لا تتماشى مع الممارسات المحاسبية المعمول بها والثقافة التسييرية السائدة، من بينها: مفهوم القيمة العادلة وهذا لغياب سوق مالي فعال،تعقد بعض المعالجات المحاسبية مثل تلك التي جاء بها: IAS39,IAS32, IFRS8, IFRS4.

III. **تكاليف تطبيق IFRS:** يمكن تقسيمها إلى مجموعتين:

1- تكاليف الاعتماد والتكوين، وتتمثل أساسا في: تكاليف التكوين، تكاليف متعلقة بإعادة تنظيم واستحداث نظام المعلومات.

2- التطبيق الجيد للمعايير الدولية، يتطلب خبرات مستقلة خصوصا في مجال التقييم.

I. ***إحصاء وتحليل الموجود:*** في هذه المرحلة تم إحصاء وتحليل ما جاء به المرجعان SCE و IFRS، وجُمعت الاختلافات في أربع مجموعات:

المطلب الثاني: استراتيجية الانتقال للمعايير الدولية للتقرير المالي

عين مجلس المحاسبة لجنة، سميت "لجنة القيادة" من أجل تطبيق IFRS، وتقوم هذه اللجنة بتوجيه وضبط عملية اعتماد المعايير، وفق تاريخ محدد هو 2014، لذا وضعت هذه اللجنة خمس مراحل لتنفيذ الإستراتيجية[11]:

1- معايير تونسية يجب مقاربتها مع IFRS مثل: المعايير15،6،5...؛

2- معايير IFRS قيد الإصدار مثل: المعيار الخاص بتقييم القيمة العادلة ؛

3- معايير IFRS ليس لها أي مقابل في النظام المحاسبي للمؤسسات مثل:IFRS1، IAS12؛

4- معايير تونسية ليس لها أي مقابل في IFRS مثل: المعيار الحاسبي العام.

II. ***تصميم وعرض النموذج:*** لجنة القيادة في هذه المرحلة وضعت فرضين لصياغة النموذج الذي سيعتمد بعد تطبيق IFRS:

1- الاعتماد الكلي للمعايير الدولية للتقرير المالي، وبالتالي التخلي التام عن النظام المحاسبي للمؤسسات؛

2- مراجعة النظام المحاسبي للمؤسسات والعمل على مطابقته مع IFRS.

III. ***تحديد أجندة للانتقال:*** ومن خلالها يتم تحديد الفترة وتاريخ كل مرحلة من مراحل هذه الاستراتيجية .

IV. ***مطابقة SCE مع IFRS:*** سواء اختار المنمطون التونسيون الاعتماد المباشر للمعايير الدولية، أو التقارب بين SCE وIFRS، فإن المطابقة بينهما حتمية من أجل تقليل المفارقات،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي حالة اعتماد النموذج التونسي، فإن المقاربة مع IFRS تستوجب اعتماد المعايير IFRS غير المعتمدة من قبل SCE .

V. ***متابعة التنفيذ:*** وهذا من خلال: الحرص على احترام الوقت وتفادي التأخر في أي مرحلة، فحص كل الصعوبات التي تواجه عملية التطبيق، ضمان الترابط الدائم مع جميع فرق العمل التي مهمتها:

- تطوير المعايير القطاعية ؛
- إعداد معايير جديدة تتلاءم مع IFRS ؛
- صياغة اقتراحات للتوفيق بين النظام الجبائي والمعايير الدولية للتقرير المالي .

في هذا المبحث تم تسليط الضوء على واقع البيئة المحاسبية التونسية وعلى سبل تطويره، من خلال حصر المفارقات والمعوقات، والتي بناء عليها تم ضبط استراتيجية واضحة للانتقال للمعايير الدولية للتقرير المالي.

الخـــاتـــمـــة:

ناقش هذا البحث التجربة التونسية في تبني المعايير الدولية للتقرير المالي، التي تعتبر عملية احترافية ممنهجة هدفها الارتقاء بمخرجات النظام المحاسبي التونسي إلى مستوى عالمي؛ وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ارتكزت عملية الإصلاح المحاسبي في تونس على إتباع إستراتيجية التبني التدريجي للمعايير الدولية للمحاسبة ؛
- صرامة واهتمام كبيرين من قبل المنمطين التونسيين وحرص شديد على إنجاز المهمة بجودة عالية؛
- الهدف من إتباع المرحلة الوسيطية التي نتج عنها النظام المحاسبي للمؤسسات SCE هو تهيئة البيئة المحاسبية التونسية لاستقبال المعايير الدولية للمحاسبة؛
- تقف تونس اليوم أمام مفترق طرق يتمثل في التبني الكلي للـــ IFRS و بالتالي الإلغاء التام للـــ SCE أو العمل على مقاربة هذا الأخير مع المعايير؛
- الهدف من عملية التنميط المحاسبي في تونس هو إعداد معلومة محاسبية ذات جودة عالمية، تلبي متطلبات التعامل مع الاتحاد الأوربي ومنظمة التجارة العالمية.

[1]Loi n°112-96 du 30-12-1996 relative au système comptable des entreprises.www.procomtable.com.
[2]Mohamed Lamine Hamdi," la profession comptable au maghreb<Algérie-Tunisie-Libye>",2010.www.Lamine-Hamdi.com.(10/03/2011).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

[3]Abdesselem Mohamed Waasim,"La normalisation comptable tunisienne face à l'enjeu de l'harmonisation", maitrise science comptable, institut supérieure de comptabilité et d'administration des entreprises, université de Manouba, Tunisie,2004-2005,p23 .
www.mémoireonligne.com.(10/03/2011).
[4]Ibid, p24 .
[5]Ibid, p25 .
[6]Ibid, p30-32 .
[7]Rapport de la Banque mondiale,Normalisation de la comptabilité et l'audit en tunisie, 25-04-2007.www.audinet-conceil.com.news.(13/03/2011).
[8]www.procomptable.com.15-03-2011.
[9]Abdesselem Mohamed Waasim, op.cit, p26 .
Fayçal Derbel, "IFRS: comment réussir leur mise en œuvre en tunisie", Leaders, 28-05-2010, www.leaders.com.tn.(15/03/2011).
[10]Fayçal Derbel, Idem
[11]Idem.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com